

تعتمد المالية العامة العُمانية كلياً على الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي 67% من الإيرادات العامة. 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته 13. ولم تحقق سلطنة عُمان أي فائض موازنة في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي. وعلى ضوء تعافي الاقتصاد العالمي المتوقع والفوائض المالية من المتوقع أن يصل فائض الموازنة إلى نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 و عام 2011. وبحسب بيانات نشرتها وزارة المالية العمانية في نوفمبر 2023 فإن الميزانية سجّلت ارتفاعاً بنسبة 14% على أساس سنوي في الإنفاق و 16% انخفاضاً في الإيرادات بنهاية الربع الثالث من العام الجاري.